



بحوث قسم علم الاجتماع



الحاجات الأساسية للشباب الفقير المسكن والزواج نموذجاً

دراسة ميدانية في قرية مصرية

د. محمود زكي

الملخص:

يهدف هذا البحث الى رصد المشكلات التي يواجهها الشباب الفقير عند تأثيث المسكن وعند الزواج، حيث يواجه الشباب صعوبات ومخاطر لم تخارها الاجيال السابقة. نتجت عن تعامل السياسات مع متغيرات العولمة، فهو أكثر تعرضاً للبطالة والفقير ويواجه صعوبات في اشباع حاجاته الاساسية. ولانجاز هذا الهدف تم صياغة تساؤلين؛ الاول مالمشكلات التي يواجهها الشباب الفقير في نفقاته عند الزواج وتأثيث مسكن الزوجية، وتبنى البحث الرؤية الكلية كتوجه نظري، لان هذه الرؤية تنظر الى الشباب الفقير بأعتباره فاعلا تنمويا له امكانيات وقدرات غير ان ظروف اجتماعية حالت دون توظيفها. وتم اختيار عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من الاسر الفقيرة في القرية مجتمع الدراسة. وتم تصميم استبيان شمل ١٨ سؤالاً اجابت على تساؤلي الدراسة على المستوى النظري والمستوى الميداني وتوصلت الدراسة الى عددا من النتائج أهمها:

- ١- تدهور المستوى الاقتصادي لاسر المبحوثين من الشباب، وانعكس ذلك على أوضاع الشباب.
- ٢- أوضحت البيانات ان معظم الشباب يعيشوا تحت خط الفقر وتمثل البطالة لبعضهم حصاراً أمام استقرارهم الأسري.
- ٣- ان المشكلات التي تواجه الشباب الفقير تمثلت في؛ ارتفاع نفقات الزواج، عدم وجود فرص عمل، ارتفاع الاسعار وضعف المرتبات، المغالاة في المهور، تشدد أولياء الامور، التطلع للأخريين، ارتفاع تكاليف المعيشة.
- ٤- عدم القدرة على تأثيث مسكن ملائم، لارتفاع مواد البناء، وضعف المرتبات، عدم توافر ارض للبناء.
- ٥- عدم بناء شقق للشباب الفقير في الريف مثل المدن (اسكان اجتماعي في القرى).

المقدمة:

أولاً: فكرة البحث:

يمثل الشباب عدة المستقبل؛ بما يمثله من حيز على خريطة الهرم السكاني؛ ومن تنوع في خصائصه الاجتماعية، فحسب التقديرات تمثل الفئة (١٥-٢٩ عام) حوالي ٢٨٪ من إجمالي السكان. ولذلك يتطلب إعدادهم للمستقبل استراتيجية واضحة تضع في اعتبارها ما ينتظره المجتمع من الشباب.

وتشير تقارير إقليمية ومحلية حول الشباب إلى أن ثمة صعوبات ومخاطر تواجه فئة الشباب بشكل عام والشباب الريفي الفقير على وجه الخصوص لم تخبرها الأجيال السابقة، نتجت عن تعامل السياسات الوطنية مع المتغيرات العولمية، بالتركيز على إعادة التكيف مع الرأسمالية. فهو أكثر تعرضاً للبطالة بأنواعها ومن ثم ولوجه عالم الفقر، وتعرضه لتيارات وأنماط ثقافية وقيمية وأنماط من السلوك مست هويته الحضارية، فهو شباب في مفترق طريق، تطلعات متزايدة وإحباطات متراكمة ومن ثم فهو بحاجة إلى وعى مجتمعي، نوعي بكل هذا، لصياغة سياسات بديلة تفيد من الفرص المتاحة معرفياً وتكنولوجياً، وتواجه المخاطر الصحية والاجتماعية خاصة التأخر في زواجه، وحاجته لمسكن ملائم، وعزوفه الواعي عن المشاركة السياسية^(١) ووجهت المنظمة الدولية الدعوة لمختلف دول العالم بضرورة تبني هدف تمكين الشباب"، وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية في السياسات التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدول، ويتضمن هذا البرنامج عدة أولويات تتناول قضايا شبابية ومجتمعية، تتعلق بالجوع والفقر والصحة والتشغيل والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وغيرها من القضايا ذات الأهمية لهذه الفئة الاجتماعية المهمة^(٢).

ولا تختلف مصر في هذا الاهتمام بقضايا الشباب، إدراكاً لحقوقه وأهمية أدواره المجتمعية، وأنه يعيش واقعاً سريع التغير، عميق في تأثيراته، سواء بفعل التغيرات والتداعيات التي ارتبطت بالعولمة في الاقتصاد والسياسة والاتصالات السريعة والمتنوعة، أو بفعل تغيرات عميقة في فرص العمل والبطالة والمشاركة والاستهلاك الضروري وغير الضروري المادي والرمزي^(٣) وكذلك إيماناً منها بأن تحسين خصائص الشباب وإكسابهم المهارات والقدرات المناسبة يوفر لهم فرص المشاركة في صنع المستقبل، والقدرة على الإنتاج والعطاء في جميع مناحي الحياة، لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز مهام النهضة في إطار استراتيجية متكاملة لبناء قدرات الإنسان المصري وتطويرها^(٤).

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء إلى ارتفاع نسبة الفقراء في المجتمع المصري من ١٦,٧٪ عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ثم إلى ١٩,٦٪ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ثم إلى ٢١,٦٪ عام ٢٠٠٨ -

٢٠٠٩، ثم إلى ٢٦،٣٪ عام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ (٥)، ثم إلى ٢٧،٨٪ عام ٢٠١٥، وأرتفعت نسبة الفقر المدقع من ٢،٩٪ إلى ٣،٦٪ ثم إلى ٦،١٪ ثم تراجعت إلى ٤،٨٪ في نفس الاعوام، ويقدر وقع الفقر في المناطق الريفية ب ٢،٤ مرة وقعه في المناطق الحضرية، حيث يقع في المناطق الريفية ٢٨٪ من السكان تحت خط الفقر منهم ٤٤٪ في ريف الوجه القبلي (٦). حيث تظهر المؤشرات الإحصائية أن ثلثي سكان اسيوط وسوهاج يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من نصف سكان قنا والمنيا، وأكثر من ثلث السكان في الفيوم والاقصر وبني سويف واسوان، في حين سجلت محافظتي بورسعيد والاسكندرية أقل معدلات الفقر في مصر ٦،٧٪ و ١١،٦٪ على التوالي، ورغم انه يعيش في صعيد مصر ٢٥،٦٪ من السكان، ولكنه يضم ٤٩،٤٪ من الفقراء (٧)

وتشير البيانات أيضا أن حجم الأسرة في الريف يبلغ (٥-٨) أفراد، وهو ما يؤثر على كيفية تخصيص الأسرة لمواردها وعلى رفاهيتهم (٨) وكذلك تضم الاسرة الريفية الفقيرة شابين او ثلاثة على الاقل يواجهون صعوبة في إشباع حاجاتهم الاساسية وخاصة الحصول على مسكن ملائم أو توفير نفقات الزواج.

ثانيا: تساؤلا البحث:

تجدر الإشارة إلى أن معظم الجدل المثار هو جدل يدور حول قضايا شباب الحضروالريف، في الوقت الذي يغيب هذا الجدل حول قضايا الشباب الفقير والتركيز على مشكلاته وحاجاته الاساسية وخاصة المسكن الملائم وتمكينه من الزواج وتكوين الاسرة، ومن هذا المنطلق يتمحور تساؤلا البحث فيما يلي:

١- ماالمشكلات التي يواجهها الشباب الفقير عند تأسيسه لمسكن الزوجية ؟

٢- ماالمشكلات التي يواجهها الشباب الفقير عند الزواج وتكوين الاسرة ؟

أما أهمية البحث فقد تركزت فيما يلي:

- مخاطبة صانع القرار لأهمية تمكين الشباب الفقير ودعمه للحصول على حاجاته الاساسية.
- ندرة الدراسات في حدود علم الباحث حول الشباب الفقير عامة وشباب القرية خصوصا.

ثالثاً- عرض نقدي للدراسات السابقة:

رغم ما أنجز من بحوث حول الشباب في مصر قليل مقارنة بدول عربية أخرى، إلا أنه من خلال استقراء لهذه البحوث أمكن رصد عدد من الملاحظات يمكن تصنيفها إلى محورين:

١- الرؤى النظرية:

- أن غالبية البحوث ليس لها رؤية أو موجّهات نظرية محددة حيث انطلقت من متابعة عدد من البحوث العالمية والعربية والوطنية حول الشباب والتي كانت متفاوتة عدداً وعمقاً ثم اختارت منها مجموعة من التعريفات الإجرائية والمحاور العامة ذات صلة ببعد أو قضية من قضايا الشباب، واعتمدت هذه البحوث في غالبيتها على مقارنة ترى أن الشباب مشكلة اجتماعية.
- أن القليل من البحوث هو الذى أعتمد رؤية أقرب إلى الشمول في طرحها لقضايا الشباب ومشكلاته وأوضاعه.

٢- الموضوعات التي ركزت عليها البحوث حول الشباب

- يظهر التحليل المتعمق للمسوح والبحاث وجود تفاوت في التركيز أو تكرار الاهتمام بين مشكلة وأخرى، وأن التركيز كان أكبر على قضايا ومشكلات التعليم، والتشغيل والبطالة، والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية^(٩)
- أغفلت الأدبيات ظاهرة تأخر سن الزواج عند الشباب وأهمته غالبية الهيئات المعنية بقضايا الشباب^(١٠).

رابعاً- الإطار النظرى للدراسة:

ثمة إتجاهات ومقاربات درست الوحدات الاجتماعية الكبرى؛ تمثلت في الإتجاهات المثالية والنقدية، حيث تركز المثالية على القضايا الخاصة بالاستقرار والتوازن والنظام، وغالباً ما يتجه المدخل كأحد أهم الإتجاهات المثالية التي تفترض أن المؤسسات الاجتماعية القائمة تخدم هدفاً واحداً، وأنها تعمل كأجزاء تكاملية في النسق الاجتماعى الكلى، وإذا ما حدث خلل في أحد أنساق البناء الاجتماعى، سينعكس بالسلب على كافة الأنساق وسيؤثر بصورة سلبية على كل أفراد المجتمع وفتاته، وبخاصة فئة الشباب.

ويرى الإتجاه النقدى، أن عدم المساواة ملتصق بالنظام الاجتماعى الذى يستغل الفئات والطبقات الفقيرة ومنهم الشباب الفقير، ولا يتعلق هذا بما هو موجود من ثروة، وإنما بسوء توزيعها الذى يؤدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة على سبيل المثال، وهو ما ينعكس بالسلب على أوضاع الشباب وأحواله.

أما اتجاه التفاعلية الرمزية فيتناول مشكلات الشباب من خلال المستوى الأصغر Micro Analysis للوحدات الاجتماعية، كالأُسرة ومؤسسات التعليم وغيرها وليس الأكبر Macro Analysis؛ فينظر هذا الاتجاه إلى عدم المساواة على المستوى الفردي، وفقاً لخصائص الأفراد واختياراتهم وذلك لنفي مسؤولية البنية الاجتماعية والنظم السياسية القائمة، مع أنه من المعروف أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي المسئول عن ظهور الفقر وإعادة إنتاجه وجعله طريقة للحياة لكثير من الشباب الفقير، ودائماً ما يكون للإعلام دور في تذكير الفقير بأنه أقل كفاءة من الغني، كما تدرس التفاعلية كيفية استجابة الشباب الفقير في المجتمع لمشكلة الفقر وتكيفه معها، وردود أفعالهم تجاه إحساسهم بهذا الفقر، وكيف ينظرون لأنفسهم عندما يجدون أن كل شيء يحيط بهم يشعرهم بأنهم فاشلون، وغير قادرين على التحكم في مستقبلهم ومصائرهم^(١٠).

وعلى الرغم من انحسار الاتجاهات والمقاربات النظرية التي تناولت بالبحث والدراسة قضايا الشباب، إلا أن من أعمد منها على توجهات نظرية انحسرت توجهاته فيما يسمى بالاتجاه المثالي المحافظ في العلوم الاجتماعية وأبرز مثال له الوظيفية، ذلك الاتجاه الذي نوجز عناصره فيما يلي^(١١):

١- البحث في قضايا الشباب بهدف توظيف نتائجها لضبط الشباب في اتجاه القيم والمعايير والقوانين السائدة والعلاقات التي تستند إليها الطبقة الاجتماعية المهيمنة في تحقيق مصالحها.

٢- البحث في قضايا الشباب لتطبيعهم اجتماعياً لتكيفهم مع الأوضاع القائمة، الأمر الذي يعني أن مشكلات الشباب ترجع لقصور في الشباب أنفسهم، وليس في الظروف المجتمعية، لأنهم لم يستوعبوا آليات الضبط المجتمعي وفرص التكيف الاجتماعي معها.

٣- النظر إلى الشباب باعتبارهم طرفاً يتلقى ما يقدم له من خدمات لأشباع حاجاته الأساسية يقترحها ويقررها وينفذها الكبار حسب مواقعهم المختلفة في الأسرة أو المؤسسات الحكومية.

٤ - إن فرص الشباب في الإعداد والمشاركة تحدد أهدافها الأيديولوجية الثقافية للطبقة المهيمنة، وتحدد أساليبها المؤسسات الحكومية، خاصة مؤسسات التعليم والإعلام، وعلى الشباب أن يحقق إنجاز التعليمي والمهني وحراكه الاجتماعي في ضوء ما هو محدد له سلفاً، وإن خرج عن تلك الأهداف والوسائل فإن خروجه يعبر عن حالة من الأناومي Anomi، أي اضطراب قيمه ومعاييره.

٥- ارتبط بذلك نظرة سلبية للشباب أعتبرته مشكلة، وأنه يسهم في المشكلات التي يعاني منها، ومن ثم وجب التدخل لإصلاح أمور الشباب مقارنة حل المشكلات problem solving.

مما سبق يمكن القول بأن البحوث والدراسات ذات الاهتمام الإقليمي والوطني بأمر الشباب قد أنطلقت في ظل غياب رؤية أو توجهات نظرية محددة، كما سبقت الإشارة وأعتمدت غالباً على متابعة البحوث العالمية والعربية والوطنية حول الشباب، والتي كانت متفاوتة من حيث العدد وعمق الدراسة، وقد أنطلقت من عدد من المقاربات تمثلت فيما يلي:

أ- مقارنة المشكلات الاجتماعية Social problems based approach

تنطلق تلك المقاربة من تصور غير مبرر علمياً أو واقعياً، لأنها ركزت فقط على تصور للشباب يراهم قضايا ووضعاً محملاً بالمشكلات وبرؤية سلبية حول صفات الشباب وتصرفاتهم وأفعالهم، التي أظهرت الشباب كمشكلة، تشكل مخاطر وسلبات ذات تأثير سلبي عليه وعلى المجتمع، وركزت المقاربة على تأثير أوضاع الشباب في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وأحياناً الأمني، الأمر الذي جعل المقاربة أقرب إلى الرؤية المثالية التي ترى أن العيب في الناس، ومنهم الشباب، وليس في ظروفهم^(١٢).

ب- المقاربة الكلية:

القليل من البحوث والدراسات العربية هو الذي أعتمد على رؤية أقرب إلى الشمول في طرحها لقضايا الشباب، سواء من حيث التركيز على التناول التاريخي لفهم حاضر الشباب وتوقع مستقبلهم، أو جدلية العلاقة بين أوضاعهم وفرصهم وبين الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتتميز هذه الرؤية بأنها، وأن ركزت على قضية بعينها، كالتعليم أو التشغيل والبطالة، تدرسها في مجمل تفاعلاتها ودينامياتها مع مستويات البنية الاجتماعية، والأهم في هذه المقاربة أنها تنظر إلى الشباب باعتباره فاعلاً تنموياً أصيلاً له إمكانيات وقدرات، غير أن ظروفها مجتمعية متداخلة متشابكة حالت كلياً أو جزئياً دون تطويرها وتميئتها وتوظيفها فردياً ومجتمعياً، فهي ترى أن السياق المجتمعي الذي أحاط بالشباب من ميلادهم وحتى بلوغهم مرحلتهم العمرية والاجتماعية المحددة هي المسئول الأساسي عما كانوا ولا يزالون عليه^(١٣)

وستتبي الدراسة الراهنة هذه المقاربة أو الرؤية الكلية التي تنظر إلى الشباب الريفي بشكل عام والشباب الريفي الفقير بشكل خاص، باعتباره فاعلاً تنموياً أصيلاً له إمكانات وقدرات، غير أن ظروفًا مجتمعية متداخلة حالت كلياً أو جزئياً دون تطويرها وتنميتها وتوظيفها فردياً ومجتمعياً، فهي ترى أن السياق المجتمعي الذي أحاط بالشباب الريفي الفقير من ميلادهم وحتى بلوغهم مرحلتهم العمرية والاجتماعية المحددة هو المسئول عما كانوا ولا يزالون وستستمر في المستقبل إذا استمرت هذه الظروف على حالها، وإذا استمر هذا السياق محيطاً بهؤلاء الشباب الفقير.

ج- مقارنة حقوق الشباب:

وتتمثل أهمية هذه المقاربة في أنها تميزت بشكل جذري في التعامل مع الشباب من كونهم ذوى مشكلات، وأنهم في حد ذاتهم بتصرفاتهم وأفعالهم مشكلة، إلى اعتبارهم أصحاب حقوق من الضروري أن تلي وأن تصان، وهو ما دفع في اتجاه بلورة حقوقهم في التعليم الراقى النوعية، والعمل اللائق، والمشاركة السياسية، وتكوين الأسرة^(١٤).

د- مقارنة التنمية البشرية:

أطلق عدد من البحوث والدراسات في الإقليم العربي وبدرجات متفاوتة من مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، وأبرز أبعاد هذه المقاربة تتمحور حول التعليم، محور الصحة والصحة الإنجابية والثقافة الجنسية، ومحور السلوكيات الخطرة بين الشباب، ومحور العمل والنشاط الاقتصادي (البطالة)، والتعليم وسوق العمل، والتعليم... إلخ^(١٥).

هـ- مقارنة الصراع الثقافي:

ظهرت هذه المقاربة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وخاصة مع بروز تبعات وتوابع العولمة وماأرتبط بها من ردود فعل ثقافية، وتنامي ردود الفعل عليها، وتزايد الصدامات وأعمال العنف النابعة عن كره الآخر، والاحتكاك بين مواطني البلدان المستقبلية للعمالة المهاجرة والعمال المهاجرين، الأمر الذي أدى إلى إزدهار الدراسات الشبابية المنطلقة من تصورات ومنظورات "مركزية أوروبية وأمريكية" باعتبار هذه البلدان هي الفاعل الرئيسي في تيار العولمة^(١٦)

خامساً: المفاهيم:

تختلف محاولات تحديد مفهوم للشباب باختلاف الأطر المرجعية النظرية بالأساس، والمعايير التي يعتمد عليها الباحثون في تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب، فهناك من حددها في الفئة (١٥ - ٢٤) عاماً، وآخر حدودها في الفئة (١٥ - ٢٩) عاماً وثالث حددها في الفئة (١٨ - ٣٠) عاماً.

١ - الشباب الريفي:

هم فئة من السكان تقع في فئة العمر (١٥-٢٩ عاماً)، وتعيش في مجتمع ريفي في، وتضم ذكورا واناثا وتنتمي للشرائح الطبقيّة المختلفة، وتتنوع خصائصها ما بين (أميون، مؤهلات عليا ومتوسطة)

٢ - الفقر: Poverty

يتفق الباحث مع المحاولات التي تتبنى مفهوماً للفقر يجمع بين بعدين هامين هما فقر القدرة Capability Poverty وفقر القوة Power Lessness حيث يشير فقر القدرة إلى الاستبعاد ومن ثم الحرمان من فرص الإعداد والتأهيل التعليمي والمعرفي والصحي والغذائي. في الوقت الذي يشير فيه فقر القوة إلى الحرمان من تملك الأصول الرأسمالية ومن فرص عمل مستقرة لها عوائد تكفي لإشباع الحاجات الأساسية والحرمان من المشاركة في صناعة القرارات ذات الصلة بسياسات توزيع الثروة والسلطة على المستويات العامة والقطاعية والتمتع بالحقوق الإنسانية التي تعد وجهاً لإشباع الحاجات بمعناها المادي والاجتماعي والسياسي، والتي تتضمن حق التعليم والعمل والسكن والزواج والغذاء والصحة والمشاركة السياسية.

- الفقر إجرائياً:

يقصد به فقر القوة، أي حرمان أسرة الشاب من تملك أي أصول أو فرصة عمل تكفي لإشباع الحاجات الأساسية لأبنائها وخاصة المسكن الملائم والزواج، وذلك بعد أن تم حرمانهم من فرص الإعداد والتأهيل التعليمي والمعرفي والصحي والغذائي.

- الشباب الفقير: Poverty Youth

هي فئة ما بين ١٥-٢٩ عاماً وتنتمي للأسرة الفقيرة والمعدمة في الريف، أو الشباب الذي يعيش في أسر يقل دخلها عن ١٠٠٠ جنيه، وتعاني من مشكلات في إشباع حاجاتها الأساسية، خاصة المسكن والزواج، وهم أميون أو حملة مؤهلات عليا أو متوسطة، و بعضهم في حالة بطالة حيث يبحثون عن العمل ولا يجدوه.

سادسا: الإجراءات المنهجية:

١- المنهج: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف الاجابة على تساؤلي البحث، وسيتم التحليل على مستويين هما (المستوى الكلي) المجتمع الريفي، وعلى مستوى قرية الدراسة (المستوى الجزئي).

وبذلك يمكن تقديم وصفاً دقيقاً للظاهرة المدروسة، وتحقيق هدف الباحث في التعمق والتشخيص. ويستطيع القارئ إن يدرك من البيانات التي أشتملت عليها إستمارة بحث الشباب الفقير، أن هذا الأسلوب يحقق هدفين هما الوصف والتفسير، حيث أن الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان تشتمل على بيانات يمكن من خلالها تحقيق هذين الهدفين.

٢- مجتمع الدراسة:

تم اختيار "قرية الريانة"، التابعة إدارياً لمدينة ومركز أرمنت - محافظة الأقصر، لإجراء الدراسة الميدانية بها. وهي تبعد نحو ٢٥ كم جنوب العاصمة، ويبلغ إجمالي سكانها ٢٩٨٤٠ نسمة منهم (١٥٣٣٠ أنثى)، ١٤٥١٠ ذكورا.

٣- عينة البحث:

تم اختيار عينة الشباب من (الذكور فقط) عمدية من الاسر الفقيرة، سواء المعذمة التي يعمل عائلها عاملا زراعيا أو حائزا أجيرا، ومن صغار الحائزين، ومن الاسر التي تحوز ٥ - ١٠ أفدنة فاكثر، من القرية المختارة، وقد بلغ قوام هذه العينة ٢٠٠ مفردة موزعة على شرائح الشباب في هذه الأسر، وروعى في اختيار العينة أن تستوعب الشباب من الاسر الفقيرة، كمايلي:

١- الشباب في الاسر المعذمة (عمال الزراعة)

ب - الشباب في أسر الحائزين الأجراء (أقل من فدان)

ج - الشباب في أسر صغار الحائزين (أقل من ٣ أفدنة)

د- الشباب في الاسر المتوسطة ٣-٥ فدان، والغنية (٧-١٠ افدنة فاكثر)

وروعى في الاختيار أن يكون الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩ عاماً).

جدول (١)

توزيع عينة البحث حسب فئات السن ونوع

فئات السن نوع الاسرة	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٤	%

الإسرة المعممة	٢٥	٣٥	٤٠	٥٠٪
صغار الحائزين	٢٠	٢٥	٢٥	٣٥٪
شباب الإسرة الغنية	١٠	١٠	١٠	١٥٪
إجمالي	٥٥	٧٠	٦٥	١٠٠٪

اشتملت هذه العينة على فئات الشباب العمرية المختلفة من الإسرة المتباينة اقتصادياً كما هو موضح بالجدول موظفين من المؤهلات المتوسطة والعليا، وعمال زراعة من الذكور فقط، والعاطلون من المتعلمين تعليماً متوسطاً وجامعياً، أما توزيع العينة حسب الحالة المهنية فقد تم اختيار ٦٠ موظفاً عالياً ومتوسطاً، ٦٠ عاملاً زراعياً، و ٢٠ حرفياً ٦٠ عاطلاً.

٤ . الواقع الاقتصادي لأسر و لشباب العينة في قرية الدراسة

حياسة الارض لأسر الشباب الفقير

أوضحت النتائج الميدانية انخفاض المستوى الاقتصادي لأسر المبحوثين حيث أن نصف العينة ٥٠٪ من أسر المبحوثين لا تملك أو تحوز أرض، وما يزيد عن ثلث العينة تملك من (١-٣) فدان. وأدنى نسبة من العينة تملك (١٠ أفدنة فأكثر) ٣٪. ويوضح هذا أن معظم الأسر الريفية تعيش تحت خط الفقر، وينعكس هذا على أوضاع الشباب في هذه الأسر وخاصة مشكلة الحصول على سكن ملائم والأنفاق على الزواج. ويوضح الجدول (٢) توزيع عينة الدراسة حسب فئات الحيازة.

جدول (٢)

توزيع عينة البحث حسب الحيازة الزراعية للأسرة

جملة	حائزين ل ١٠ فأكثر	حائزين ل (١٠ - ٥)	حائزين ل (٥ - ٣)	حائزين فدان لأقل من ٣	حائزين لأقل من فدان	غير حائزين عمال زراعة

%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
١٠٠	٢٠٠	٥	١٠	٥	١٠	١٠	٢٠	١٠	٢٠	١٢,٥	٢٥	٥٠	١٠

توضح البيانات واقع المستوى الاقتصادي حيث إنكماش السياسات العامة والقطاعية في تمكين الشباب، فالحرمان من تملك الأصول الرأسمالية وخاصة الأرض، وتلاشى أى دور للحكومة في توزيع أراضي صحراوية مستصلحة للشباب، هو أحد العوامل في أضعاف تمكين الشباب لأن النصيب من الثروة ينعكس على أوضاع الشباب في القرية المصرية وخاصة الشباب الفقير حيث يعجز عن أشباع حاجاته الضرورية وخاصة المسكن الملائم وتكوين الأسرة.

– الشباب الفقير بين دخل العمل الأساسي والأضافي

واجه الباحث كثير من الصعوبات للتوصل إلى الدخل الحقيقي، للمبحوثين، وتتمحور هذه الصعوبات في عدم ثبات الدخول الشهرية في ظل وجود عمل أساسي وعمل إضافي، وعدم مقدرة المبحوث على تحديد الدخل الفعلي له، أو عدم مصداقيته، ورغم ذلك لا يمكن تجاهل مؤشر الدخل لرصد الواقع الاقتصادي للشباب أنفسهم في حالة انخراطه في سوق العمل.

فتوضح بيانات توزيع الدخل الشهري لأسر المبحوثين، أن أكثر من ثلث العينة ٣٨٪ يقعون في فئة الدخل (٥٠٠-٧٠٠)، يليها فئة الدخل (٧٠٠-٨٠٠) حيث يقع ٣٧٪ من أسر العينة؛ ويقع أقل من ربع العينة في فئة الدخل (٩٠٠-١٠٠٠) (١٧,٥٪). وكانت أدنى نسبة (٧,٥٪) للعينة في فئة الدخل (١٥٠٠ فأكثر).

جدول (٣)

التوزيع النسبي للدخل (الأسرة والشباب) لدى عينة البحث

قلت الدخل		أقل من ٥٠٠		٦٠٠		٧٠٠		٨٠٠		٩٠٠		١٠٠٠		١٢٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠ فكثر		جملة		
العدد والنسبة	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%

١٠٠	٢٠٠	٧٠٥	١٥	٨	١٦	٩٠٥	١٩	٧	١٤	٢١	٤٢	٩	١٨	١٧٠٥	٣٥	١١٠٥	٢٣	٩	١٨	الدخل الشهري للأسرة
	٥٩	-	-	-	-	-	-	٣٠٥	٧	٣	٦	٢	٤	٨	١٦	٧	١٤	٦	١٢	الدخل الشهري للشباب
-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢	١٠٥	٣	١	٢	١٠٥	٣	٢	٤	٥	١٠	الدخل الإضافي للشباب

أما عن توزيع عينة الشباب حسب الدخل، فتفسير في ذات الاتجاه السابق حيث يمثل المنخرطون في سوق العمل ٥٩ شاباً منهم ١٣ شاباً يعملون في العمل الزراعي، ويقعون في فئة الدخل أقل من ٥٠٠ جنييه، وكذلك مثلت أدنى نسبة من العينة في فئة الدخل ٩٠٠ لاقبل من ١٠٠٠ فأكثر (٣,٥٪). فتؤكد هذه النتائج أن معظم الشباب في عينة الدراسة وخاصة المنخرطون في سوق العمل الزراعي يقعون تحت خط الفقر حيث يحصلون على أقل من ٥٠٠ جنييه في الشهر، يضاف إليهم هؤلاء العاطلون عن العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه ونسبتهم ٣٠٪ من مفردات العينة، وهم من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة والداخلين الجدد في سوق العمل، وتمثل لهم البطالة حصاراً وعقبة أمامهم في الاستقرار وتكوين الأسرة، وخصوصاً إذا كانت بطالة هؤلاء الشباب مقترنة بالفقر في الأسرة وهو ما تجسد في حالة شباب قرية وعينة الدراسة.

ومثل المنخرطون بعمل إضافي بجانب العمل الأساسي، ما يقرب من نصف المنخرطون في العمل ٢٤ شاباً، يقع منهم شابان في فئة الدخل ٩٠٠ - ١٠٠٠ جنييه وعشرة في فئة الدخل أقل من ٥٠٠ جنييه وهم فئة الشباب في عمال الزراعة الذين يعملون عمال جائلين في القرية، أما الشبان الآخرون فهما حرفيان بجانب وظيفتهما الحكومية (سباك - نقاش - نجارة - تاجر)... الخ وفيما يتعلق بالحالة الزوجية، توضح النتائج الميدانية ارتفاع نسبة الشباب غير المتزوجين حيث تزيد عن نصف العينة من الموظفين (٥٠٪)، يليها شريحة المتزوجين والتي بلغت أقل من الربع لدى الذكور والإناث ١٥٪ لكل منهما، وارتفعت لاكثر من النصف بين عمال الزراعة والحرفيين وهو ما يتفق مع نتائج كثير من الدراسات حول تأخر سن الزواج في المجتمع المصري نتيجة للأعباء والضغوط الاقتصادية وتدني فرص العمل.

٣ - مصادر البيانات وأدواتها:

اعتمد البحث على نوعين من البيانات أختلفا وفق مصدرهما:

أ- البيانات الجاهزة: واشتملت على البحوث والدراسات السابقة حول الشباب، إضافة للبيانات الرسمية الحكومية (تعدادات السكان وبحوث العمالة بالعينة، وأحصاءات الزواج والطلاق... الخ

ب- البيانات الميدانية وتم تصنيفها الى نوعين هما:

- البيانات الكمية: وهي التي تم الحصول عليها من المقابلات الميدانية مع مفردات العينة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان.
- البيانات الكيفية: وتم الحصول عليها من المقابلات المتعمقة مع أربع حالات من خلال تطبيق دليل دراسة الحالة.

٦- أدوات جمع البيانات:

جمع الباحث بين الأدوات الكمية والكيفية وهما أداة الاستبيان أو استمارة المقابلة، ودليل دراسة الحالة.

أ - استمارة الاستبيان Interviewing Schedule

تضمنت فقط ثمانية عشر سؤالاً، وتم تطبيقها على عينة الشباب كما سبقت الإشارة، وقد أجرى الباحث المقابلات بمساعدة باحثين متخصصين، حيث تم تدريبهما على طريقة إلقاء الأسئلة، وعلى أهداف البحث، والغرض من كل سؤال حتى يتحقق قدر ملائم من التقنين، كما روعى في الأسئلة، الجمع بين الأسئلة مغلقة النهاية Closed ended ليسهل تفريغها بواسطة الحاسب الآلي وأخرى مفتوحة النهاية.

وخضعت الاستمارة لتجربة مبدئية Pretest تم في ضوئها تعديل عدد من الأسئلة والبنود، وإضافة أسئلة جديدة، كما أمكن حصر المتغيرات التي تم على أساسها وضع النهايات المغلقة لكل سؤال من أسئلة الاستمارة.

واشتمل الاستبيان على عدة محاور اشتمل كل منها على عدد من الأسئلة على النحو

التالي:

* البيانات الأساسية: واشتملت على فئات السن والنوع، والحالة الزوجية، والحالة المهنية، والبيان الحيازي لاسر العينة، والدخل.

* الزواج وتكوين الأسرة: واشتمل على رأى الشباب الفقير فى السن المناسب للزواج (الشباب والفتاة) ومشكلات الشباب الفقير عند الزواج، وأسبابها واقتراحاتهم لحل هذه المشكلات، ورأيه فى تنظيم الأسرة، والزواج العرفى وأسبابه، ومشكلات الزواج فى المستقبل.

* المسكن ومشكلاته: واشتمل على رأى الشباب الفقير فى مشكلات السكن فى القرية، وأسبابها أن وجدت ومقترحاتهم لحل هذه المشكلات.

ثم اختتم الاستبيان بسؤال، مؤداه، ما أهم المشكلات التى تواجه الشباب الفقير بقرية الدراسة؟

ب - دليل دراسة الحالة

طبق الدليل على اربع حالات وتضمن ذات المحاور السابقة الخاصة بالزواج والسكن.

٧- تحليل البيانات:

لقد تم تحليل البيانات إحصائياً وذلك بإجراء عمليات تكويد وتميز بيانات استمارة الاستبيان وأدخلت الحاسب الآلى، واستخدم البرنامج الإحصائى "SPSS" لاستخراج الجداول وتحليلها لتحقيق أهداف البحث.

ثم أتى بعد عرض البيانات الكمية، البيانات الكيفية والتى تم الحصول عليها من خلال تطبيق - دليل دراسة الحالة.

وتم تفسير نتائج الدراسة الميدانية فى ضوء الإطار النظرى والدراسات السابقة.

سابعا: الشباب الفقير ومشكلة الأنفاق على الزواج

سيجيب البحث فى السطور التالية عن التساؤل الاول والخاص بمشكلة الأنفاق على الزواج لدى الشباب الفقير فى القرية المصرية، وذلك على المستوى النظرى ثم على المستوى الميدانى حيث نعرض للعناصر التالية:

١- الزواج: التعريف والركائز التشريعية

الزواج عند أهل الفقه هو القران والمخالطة، كما يطلق عليه النكاح بمعنى الوطاء وهو عند أهل الفقه عقد يجلل استمتاع كل من الزوجين بصاحبه على الوجه المأذون به شرعاً^(١٧) وينظم قانون الأحوال الشخصية، العلاقات الزوجية بدءاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥، المعدل بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. ثم القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ -والذى عُرف

في الإعلام ولدى العامة بقانون الخلع - إذ يحدد زواج الرجال بسن ١٨ والنساء في سن ١٦. غير أن الأعراف كانت - وأن خفت حدة في الريف خاصة في صعيد مصر بتأثير التعليم وتعليم البنت - تجيز زواج البنت في أعمار أقل من ١٥ عام، وذلك بالجوء إلى "التسنين" بواسطة طبيب الصحة^(١٨) ويحتكم الزواج لدى المسلمين المصريين على أحكام الشريعة الإسلامية، والمذاهب الفقهية الأربعة، مع تغليب فقه المذهب الحنفي.

وقد أكد الدستور المصري في المادة الثانية أن "الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وفي" المادة التاسعة "أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية" والطاعة للمرأة والإنفاق للرجل" وهذه الولاية تتقاطع مع كل مراحل الزواج، فمن شروط عقد الزواج، أن يحضره شاهدان رجلان أو رجل وامرأتان - وهي طبقاً للعرف نادراً ما يحدث - ويترتب على الزواج حقوقاً للزوجين في المعاشرة والإنفاق، وعلاج الشقاق والنشوز، وصولاً إلى الطلاق - المقيد في أضيق الحدود - وإتاحة تعدد الزوجات. وللطلاق أقسام (رجعى، وبائن بينونة صغرى، وبائن بينونة كبرى) وللرجل القرار الأساسى فيه، باستثناء الخلع، حيث تطبق المرأة في مقابل عوض إذا استحال المعاشرة، فلا تجبر الكارهة^(١٩).

ويملك الزوج حق الطلاق حسب مشيئته دون أن يقدم تبريراً لقراره، ويمكن للزوجة طلب الطلاق؛ تحت ظروف محددة جداً. وفي كل الحالات على الزوجة أن تقدم دليلاً على تعرضها للأذى، والقاضى هو من يتخذ القرار النهائى. وأقر قانون الأحوال الشخصية رقم ١ لعام ٢٠٠٠ في المادة ٢٠ أنه يجب أن يوافق الزوجان على الخلع. وفي حالات وجود خلاف وطلبت الزوجة تدخل المحكمة وتخلت عن كافة حقوقها المالية وأعدت المهر لزوجها، حينئذ يمكن للقاضى الحكم بالطلاق ويعطى حقوق المرأة في الزواج والطلاق وما يرتبط بهما.

وتحت تأثيرات تعليم البنت، وخروجها لميدان العمل، وتغير بعض القيم الأسرية - الاتجاه نحو الفردية - بعد أن طرأت على الزواج بعض التغيرات، فقد انحسر زواج الأقارب نتيجة لتغير العائلة كوحدة إنتاجية تحوز أصولاً إنتاجية، كما بدأ يتنامى دور الفتاة في الاختيار في الريف والحضر وخاصة في الطبقات الوسطى وما يعلوها^(٢٠) كما بدأت في التغير بعض عادات إعداد مسكن الزوجية وتأثيره تحت وطأة الظروف الاقتصادية، حيث تعاون أسرتى العروسين في هذا الإعداد^(٢١) ومن السهل أن نجد مسكناً للزوجية ملكاً للزوجة في الحضر وفي الطبقة الوسطى فأعلى.

ومن الظواهر الجديدة بالاهتمام في الزواج في مصر، ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة بشأن الظاهرة، هو بروز الزواج العرفى بين الشباب أولاً ثم بين الكبار، لعوامل اقتصادية وثقافية متغيرة،

وبروز الفوارق في السن، وبعد أن كانت لصالح الذكر فقط، بدأت تظهر لدى البعض من النساء خاصة الأرامل الميسورات الحال^(٢٢) وقد عرض لهذا بعض الأعمال الأدبية والفنية كفيلم "يا تحب يا تقب" والذي وضع خياراً للشباب بين الحب والمادة بصرف النظر عن عمر الزوجة.

٢ - الشباب وأعباء الزواج

رغم أن النصوص الفقهية تحدد تكاليف الزواج، خاتم الزواج والمهر، وما إلى ذلك، وترتبطها بمقدرة الطرفين، إلا أن الأعراف والتقاليد السائدة، حول الكثير من الممارسات عن أصلها، وأضافت إليها أعباءً ارتبطت بالمباهاة والمظهرية وغيرها من القيم التي تمثل إرهاباً للشباب المقبل على الزواج وخاصة الفقير منهم، فضلاً عن أعباء أخرى فرضتها التغيرات في الظروف الاقتصادية للمجتمع كالتضخم وارتفاع الأسعار، ومشاكل أخرى في مقدمتها مشكلة السكن، والاشتراط بكم محدد من الذهب في الصعيد وخاصة في الريف، وفي المقابل برزت اتجاهات أقرب إلى تعقل الواقع، حيث التعاون بين العروسين في تأثيث عش الزوجية. وتعد التكاليف المادية للزواج أحد أهم عقبات إتمامه، حيث تمدد فترة الخطبة وعقد القران بدون زواج، بل وتعد أحد عوامل إحجام الشباب عن الزواج، خاصة من يواجه منهم البطالة، ومن المتعلمين خاصة^(٢٣).

كل ذلك أدى إلى تفكك النموذج المثالي التقليدي لمراحل الحياة، فبعد أن كان ثمة سلسلة من التحولات (العلاقات الصراعية المنضبطة والمعروفة) التي يفضي كل منها إلى الآخر - من الأسرة إلى المدرسة، ومن التعليم إلى العمل ومن ثم الاستقلال عن الأسرة والزواج والانخراط في المجال العام أو المواطنة. فكل هذه المسارات بعد أن كانت مستقيمة بالأمس، أصبحت أكثر تعرجاً وانقطاعاً وصراعية، وأن المعايير العمرية والأخلاقية المحددة لإنجاز طائفة المهام الاجتماعية التي تفرضها رؤية المجتمع عن المسار الفردي والاجتماعي - الانتهاء من المدرسة، الجامعة، ثم العمل فالزواج) قد فقدت قدراً كبيراً من دلالتها^(٢٤).

٣ - العمر عند الزواج الأول

تزايد وسيط العمر عند الزواج الأول مقارنةً بالعقود السابقة فوصل إلى ٢٠,٩ عاماً في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) وهو أكبر في العمر عند الزواج للفئة العمرية (٤٥-٤٩) كما انخفضت نسبة المتزوجات زواجاً أول في العمر ١٥ عاماً من ١٣٪ في الفئة العمرية (٤٥-٤٩) إلى ٣٪ فقط في فئة العمر (٢٠-٢٤) وكان وسيط سن الزواج الأول في الفئة (٢٥-٢٩) ٢٢,٤ عاماً في حضر

الوجه البحرى مقابل ٢٠,٦ عاماً في ريفه، ٢١,٣ عاماً في حضر الوجه القبلى مقابل ١٩,٦ عاماً في ريفه.

وارتفع وسيط العمر عند الإنجاب الأول، فبعد أن كان ٣٩٪ قد أنجبوا طفلهم الأول قبل سن العشرين في الفئة (٤٥-٤٩) انخفضت إلى أقل من الربع لنساء الفئة (٢٠-٢٩) وانخفضت الخصوبة من ٥,٣٪ في مسح ١٩٨٦ إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٠٣ وكان معدل الانخفاض أسرع في التسعينيات^(٢٥).

وما يدلل أيضاً على التغير في العمر عند الزواج الأول؛ ارتفاع العمر عند الزواج الأول ما بين عامي ٩١ - ١٩٩٧ لدى الإناث إلى ٢٢ عاماً، ولدى الرجال إلى ٢٦ عاماً ترتفع في الحضر لدى النساء إلى ٢٤,٣ عاماً ولدى الذكور إلى ٢٩,٨ عاماً، وتنخفض عن المعدل العام في الريف إلى ٢١,٢ عاماً لدى النساء، في حين تزيد لدى الرجال إلى ٢٦,٤ عاماً. ولقد أثرت تكلفة الزواج، خاصة المسكن في ارتفاع هذا العمر بجانب تأثيرات التعليم^(٢٦).

وثمة عزوف اختياري للشباب عن الزواج رغم القدرة المادية المعقولة لنسبة كبيرة منهم، ويرجع السبب من وجهة النظر النفسية إلى التغيرات الاجتماعية العميقة التي حدثت في القيم والأعراف السائدة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة مثل اللامبالاة وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية والإحباط العام وشعور فقدان الأمن والثقة بالنسبة للمستقبل، وتأتي هذه العوامل قبل العامل الاقتصادي الذي يتمثل في الدخل المتدني، وندرة فرص العمل والبطالة هذا بالإضافة إلى بروز مجموعة القيم الاستهلاكية التي جعلت مقياس الفرد بما يملك أو بما يدفع، وغياب المفهوم الصحيح للزواج كالمسكن والمودة والرحمة، وغياب دور الأسرة في توعية أبنائها وتربيتهم على تحمل المسؤولية وتفهم معنى الزواج. ولمواجهة هذه الظاهرة التي تشكل خطراً على الشباب؛ ضرورة عمل صندوق للزواج الجماعي وتخصيص جزء من الوقف الخيري لدعم الشباب غير القادر على مصروفات الزواج ومساعدته في تأثيث بيت الزوجية من خلال تأسيس بيت المال أو بنك للزكاة يشرف عليه أساتذة متفرغون ومتخصصون وتقديم مشروعات صغيرة تمول من خلال قروض حسنة بدون فائدة لتشغيل العاطلين ومساعدتهم على الاستقرار وتكوين الأسرة^(٢٧).

٤ - اتجاهات تطور الزواج

- بلغ معدل الزواج الخام عام ١٩٩٢ ٧,١٪، ارتفع إلى ٩,١٪ عام ٢٠٠٠، ثم انخفض إلى ٧,٧٪ عام ٢٠٠٢^(٢٨) ثم إلى ٩,٥ عام ٢٠١٠. وبلغ معدل الزواج في الحضر ٦,٧٪

عام ١٩٩٢، انخفض عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٥٪ ثم إلى ٨,٢٪ وبلغ في الريف عام ١٩٩٢ ٧,٥٪ ارتفع إلى ٨,٥٪ عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٩,٥٪ عام ٢٠١٠ - كانت أعلى نسبة للمتزوجين حسب الحالة التعليمية عام ١٩٩٢ بين من يقرأون ويكتبون بنسبة ٣٩,٣٪، تناقصت عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٤٪ ثم إلى ٣١,٥٪ عام ٢٠١٠ تزايدت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة من ٢٤٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣٤٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٤١٪ عام ٢٠١٠؛ أما نسبة الأميين تناقصت من ٢١٪ إلى ١٤,٨٪ خلال العامين المذكورين. وكانت أعلى نسبة للمتزوجات حسب الحالة التعليمية عام ١٩٩٢ بين الأميات ٤٢,٦٪ تناقصت عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥,٧٪، وكن من يعرفن القراءة والكتابة ٢٥,١٪ عام ١٩٩٢ تناقصت إلى ٢٤,٧٪ عام ٢٠٠٢. وتزايدت نسبة المتزوجات الحاصلات على مؤهل متوسط من ٢٠,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٣٢,٣٪ عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٣٧٪ عام ٢٠١٠. (٢٩)

- أما خصائص المتزوجين والمتزوجات حسب السن فكانت أعلى نسبة بين المتزوجين عام ١٩٩٢ في فئة العمر (٢٥-٣٠) بنسبة ٤٠,٦٪، تناقصت عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧,٦٪، يليها فئة العمر (٢٥-٢٠) بنسبة ٢٠,٨٪ ارتفعت عام ٢٠٠٢ إلى ٢٣,٧٪.

أما المتزوجات فكانت أعلى نسبة عام ١٩٩٢ في فئة العمر (٢٠-٣٠) بنسبة ٣٩٪ ارتفعت عام ٢٠٠٢ إلى ٤٠,٧٪ يليها المتزوجات في فئة العمر (أقل من ٢٠) عاماً فكانت عام ١٩٩٢ ٣٤,٧٪ انخفضت عام ٢٠٠٢ إلى ٣٢,٧٪.

- وفيما يتعلق بخصائص المتزوجين حسب المهنة كانت أعلى نسبة زواج بين المزارعين الحائزين ٢١,٨٪ عام ١٩٩٢ تناقصت عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠,٤٪ إلى ٢٤٪ عام ٢٠١٠، يليها الحرفيين بنسبة ٢٠,٩٪ عام ١٩٩٢ تناقصت إلى ١٨,٧٪ عام ٢٠٠٢ ثم إلى ١٩,٣٪ عام ٢٠١٠، ثم أصحاب المهن العلمية ١٦,٣٪ عام ١٩٩٢ تناقصت إلى ١٢,٧٪ عام ٢٠٠٢. (٣٠) ثم إلى ١١,٨٪ عام ٢٠١٠

ولفهم أوضاع الزواج لابد من الربط بين الخصائص التعليمية لكلا الزوجين والخصائص التعليمية للزواج، حيث إن الزواج أكثر يسراً في تكلفته بالنسبة للأميين والأميات والمشتغلون بالزراعة، ومع اتجاه المستوى التعليمي إلى الارتفاع تكون معايير الاختيار أكثر تحديداً (المتعلم يرغب الزواج من متعلمة) وأيضاً التطلع إلى مستوى اجتماعي اقتصادي للأسرة وللأبناء، وهو ما يسود في المستويات الاجتماعية الاقتصادية الوسطى والعليا.

٥ - الزواج وتكوين الأسرة للشباب في قرية الدراسة:

يحتل الزواج في المجتمع المصري - ريفه وحضره - بتقدير واحترام كبيرين ويؤكد الإسلام الزواج بوصفه أسمى العلاقات الإنسانية. ويعتبر الزواج محطة اجتماعية أساسية ونقطة تحول في حياة الفتيان والفتيات.

وأدى عدد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأعوام الأخيرة إلى تغير أنماط الزواج، فقد أدى ارتفاع تكاليف الزواج وإعالة الأسرة إلى ارتفاع سن الزواج للشابات وقلل من الرغبة في الإنجاب. غير أن نسبة كبيرة من الريفيين على يفضلون زواج الإناث في سن مبكرة^(٣١).

أ - السن المناسب لزواج الشاب والفتاة

أوضحت النتائج الميدانية أن معظم الشباب في عينة الدراسة (٥٢,٥٪) أجاب بأن السن المناسب لزواج الشاب في الفئة ٢٥-٢٩ سنة يليها الفئة ٢٠-٢٥ سنة بنسبة ٣٦٪. أما فيما يتعلق بالسن المناسب لزواج الفتاة، أجاب ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة ٧٣,٥٪ في الفئة العمرية ٢٠-٢٥ عاماً يليها الفئة العمرية أقل من ٢٠ عاماً ٢٢٪ (جدول ٤)

تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة التي أوضحت تأخر سن الزواج في الريف والحضر بالنسبة للشباب والفتاة بسبب الضغوط الاقتصادية وارتفاع تكاليف الزواج، وتفاقم مشكلة الإسكان.. الخ

جدول (٤)

السن المناسب لزواج الشباب والفتيات

الإناث		ذكور		العدد والنسبة فئات السن
العدد	%	العدد	%	
٣١	٢٢	٧	٣,٥	أقل من ٢٠
١٠٦	٧٣,٥	٣٢	٣٦	٢٠ -
٩	٤,٥	٩٥	٥٢,٥	٢٥ -
-	-	١٦	٨	٣٠ فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي

ب - الشباب الفقير وأعباء الزواج:

أوضحت النتائج الميدانية أن المشكلات التي تواجه الشباب الريفي الفقير في الزواج هي مشكلات اقتصادية تتمثل فيما يلي: ارتفاع نفقات الزواج - ضعف دخول الشباب بل انعدامها - صعوبة الحصول على مسكن ملائم - عدم القدرة على شراء الاثاث - عدم القدرة على شراء الاجهزة - ارتفاع المهور. (جدول ٥)

جدول (٥)

المشكلات التي تواجه الشباب عند الزواج في قرية الدراسة

المشكلات	العدد	%
- ارتفاع المهور ونفقات الزواج	٩٨	٤٩
- الحصول على شقة وتأثيثها	١٣٩	٦٩,٥
- صعوبة الحصول على مسكن ملائم	١٤٥	٧٢,٥
- عدم القدرة على شراء الاجهزة الكهربائية	١٦	٨

كما أوضحت - - - - - باب هذه المشكلات تمثلت في ارتفاع الأسعار، وتشدد أولياء الأمور في شروط الزواج، والتطلع للآخرين فيما يتعلق بإمكانيات الزواج، ثم البطالة وعدم وجود مصدر للدخل. وكانت أسباب مشكلات الزواج لدى شباب دراسات الحالة البعد عن الدين واختيار العريس الثرى بصرف النظر عن أخلاقه، والتمسك بالعادات القديمة في المهر والشبكة والقائمة التي تكون في بعض قرى الصعيد - كيلو ذهب - لدى بعض العائلات. هذا إضافة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية، وتغير القيم من الجماعية إلى الفردية، وتغلب القيم المادية. وهو ما يوضحه الجدول (٦).

جدول (٦)

أسباب مشكلات الأنفاق على الزواج في قرية الدراسة

المتغيرات	العدد	%
ارتفاع الأسعار	١٠٨	٥٣,٧%

٥٥,٧%	١١٢	تشدد أولياء الأمور في شروط الزواج
٢٠%	٤٠	التطلع للآخرين والتظاهر
٣٩,٩%	٨٠	البطالة وعدم وجود مصدر للدخل
١٦٩%	٣٤٠	إجمالي

ويواجه الشباب هذه المشكلات من خلال مساعدة الأسرة وعمل الزوجة والتعاون في الإنفاق، حيث رأى الشباب بضرورة مساعدة الأسرة للشباب والفتاة في إعداد المنزل وتأثيثه ولا تمتد هذه المساعدة لما بعد الزواج، إضافة إلى مساعدة الزوجة في الإنفاق^(٣٢).

ورغم هذه المساعدات المقدمة من الأهل للشباب؛ إلا أن البيانات الإحصائية تؤكد استمرار هذه المشكلات، حيث تشير إلى انخفاض نسبة الإنفاق على الأثاث والتجهيزات المنزلية - وهي من المشكلات التي تواجه الأسرة عند زواج أبنائها - من ٤,٢٦% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢,٧٧% عام ٢٠٠٠/٩٩، ثم إلى ٢,٢% عام ٢٠١٠ وانخفضت هذه النسبة في الوجه البحري من ٤,٧٠% إلى ٢,٣٤% إلى ٢,٤١%، وفي الوجه القبلي من ٣,٥٢% إلى ٢,٩١% إلى ٢,٣٠%، وفي محافظات الحدود من ٣,٥٦% إلى ٢,٢١% إلى ٢,٣% خلال الأعوام المذكورة^(٣٣). ويدل هذا الانخفاض في الإنفاق على الأثاث والتجهيزات المنزلية، على أهم المشكلات التي تواجه الشباب المقبل على الزواج، في ظل التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وفي ظل التطلعات التي تفرض نفسها على الشباب في مختلف المستويات الاجتماعية الاقتصادية والتي تكون أشد وطأة على الشباب الفقير^(٣٤).

ج - رؤى الشباب الفقير لحل مشكلات الانفاق على الزواج

تعددت رؤى الشباب الفقير لكيفية حل مشكلات الزواج فقد ارتبطت بعض الحلول بالشباب أنفسهم مثل:

- توفير فرص عمل بقول شاب " انا لو مبهتغلش مفيش أحد يوافق يزوجني بنته"، عدم المظهرة والاكتفاء بما هو بسيط. ويدل قول شاب " لا بد الناس تركز على الضروري ولا تلجأ الى التقليد، كل شاب حسب استطاعته"
- وثمة حلول أخرى خاصة بالأهل مثل:

- عدم مغالاة الأهل في طلباتهم وتسهيلهم شروط الزواج. يقول احد الشباب "في اسر تغالى في طلباتها قدر معين من الذهب، وشقة ٤ حجرات، وأثاث من دمياط، انا كشباب موظف وراتبي صغيروالاسرة لاتملك قيراط ارض...من أين وكيف استطيع ذلك" ويقول شاب اخر " انا يدوب اللي بشتغل بيه كل واشرب فقط؛ كيف افكر في الزواج، ربنا يجلها من عنده بسفرية، بشتغل تاني، بقطعة اثار " وقتها نفكر!!!
- توحيد قيمة المهر والشبكة لدى جميع أهل القرية على أن تكون رمزية، يقول احد الشباب "لو تم توحيد الشبكة ولتكن دبله وخاتم للغنى والفقير، الناس مش هتطلب اكثر لان ذلك سيصبح عرف في البلد"
- المشاركة من الأهل ومساعدتهم للعروسين. يقول شاب متزوج والدى ساعدني وباع البقرة وولدتها علشان زواجي"
- وثمة حلول نالتة خاصة بالدولة مثل:
- إنشاء مدن سكنية جديدة في الظهير الصحراوي للقرى، يقول احد الشباب "الجيل في بلدنا واسع ليه الحكومه مبتبنيش شقق للشباب الفقيربالقسط المريح زى المدن". ويقول اخر "الشباب اللي زيننا لن يستطع بناء حيطة لان الحديد ب ١١ الف جنيه، والاسمنت ب ٩٠٠ جنيه، الى يقدر يبني أما الشاب المقتدر أو اللي سافر بره مصر"
- توفير شقق للشباب غيرالقادر (مشروع للاسكان الاجتماعى للشباب الفقير في الريف).
- إنشاء مصانع ومشروعات في القرى لخلق فرص عمل." عندنا زراعة الطماطم ممكن الحكومة تعمل مصنع للصلصة، وكذلك مصنع اخر للسكر ويشغلوا الشباب العاطل"
- خفض أسعار مواد البناء." زى الحكومة مبتدعم الدقيق والسكر والعيش تدعم الشباب الفقير في البناء"

جدول(٧)

رؤى الشباب الفقير لحل مشكلات الأنفاق على الزواج

المتغيرات	العدد	%
- توفير فرص عمل للشباب	٩٦	٤٧,٧%
- عدم مغالاة الأهل في طلباتهم	٦٤	٣١,٨%
- عدم المظهره والاكتفاء بما هو بسيط	٣٢	١٥,٩%

٢٠,٠%	٤٠	- إنشاء مدن سكنية جديدة على الظهير الصحراوي للقرية
١٥,٩%	٣٢	- توحيد قيمة المهور لدى أهل القرية
١١,٩%	٢٤	- خفض أسعار مواد البناء
١٢١,٢%	٢٨٨	الإجمالي

د - رؤى الشباب لمشكلات الزواج في المستقبل

- ويرى بعض الشباب أن مشكلات الزواج سوف تحل في المستقبل لعدة أسباب منها:
- دخول مساحات كبيرة ضمن كردون المساكن بالقرية وبالتالي ستحل مشكلة البناء على الأرض الزراعية.
 - ارتفاع سن الزواج يجعل الفتاة تقبل العريس المتقدم لها.
 - تدهور الأوضاع الاقتصادية يجعل الأهل لا يغالون في طلباتهم.
- ويرى آخرون من شباب دراسات الحالة، إن مشكلات الزواج لن تحل في المستقبل لعدة أسباب:

- عدم توافر الإمكانيات المادية تمثل أزمة للشباب. يقول شاب " طالما مفيش شغل ولا تعيينات سيظل الشباب اللي زى حالتنا محلك سر "
- زيادة الكثافة السكانية تزيد من أزمة الشقق والإسكان. " الشباب اللي بيتخرج من الجامعة او من الدبلوم هيزود المشكله وهيكون الطلب اكتر وسيزيد البناء على الارض الزراعية طالما مفيش بديل، الناس هتعمل ايه؟!!! "
- تزايد أسعار مواد البناء ١٢٠٠٠ لطن الحديد المسلح، ٩٠٠ جنيه لطن الأسمت سيزيد من أزمة الشقق والبناء في الريف لعدم ملاءمتهم مع إمكانياتهم المادية.

* تصور الشباب لمستقبل حجم الأسرة

أوضحت البيانات الميدانية رغبة معظم الشباب لإنجاب عدد أقل من الأطفال، حيث أجاب ٦٤% من العينة بأنهم يرغبون في إنجاب طفلين فقط نتيجة للظروف الاقتصادية، وللمقدرة على رعايتهما صحياً وتعليمياً. يقول شاب " انا علشان الظروف وغلاء الاسعار مش هخلف أكثر من

طفلين"، يقول شاب آخر "انا لن انجب اكثر من ولدين ان تزوجت لان التعليم غالى والاكل غالى، وشغل قليل ودخل قليل"

٦- ازدياد نسب العنوسة وتأخر سن الزواج.

فتشير الإحصاءات إلى وجود تسعة ملايين شاب وفتاة فوق سن الخامسة والثلاثين لم يتزوجوا بعد بينهم ٣ ملايين و٦٣٦ ألفاً في حين وصل عدد الرجال إلى ٥ ملايين و٢٤٦ ألفاً. ويتضح بذلك أن مصطلح عانس أصبح يطلق أيضاً على عالم الرجال ولم يعد مقصوراً على الإناث^(٣٥).

تركز الإحصاءات والدراسات على عنوسة الفتيات وجرت العادة أن يطلق لقب أو وصف عانس على الإناث، ولكن مع تفوق عدد الرجال على النساء، أصبح اللقب يطلق على الرجال الذين وصل عددهم إلى أكثر من ٥,٥ مليون يرفض ٢٩,٧٪ منهم فكرة الزواج رانيا حنفي (تحقيق حول ٥,٥ مليون رجل عانس في مصر، الأهرام، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٧، ص ٨.

ثامنا: مشكلة السكن لدى الشباب الفقير على المستويين النظري والميداني:

سيجيب البحث في السطور التالية عن التساؤل الثاني والذي مؤداه: مالمشكلات

التي يواجهها الشباب الفقير عند تأسيسه لمسكن الزوجية

تعد مشكلة الإسكان إحدى المشاكل المعقدة والممتدة في مصر فهي معقدة نظراً لتداخلها واختلاطها بالعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي ممتدة زمنياً حيث بدأت في الظهور منذ ما يزيد على نصف قرن؛ إبان الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما تشكلت ملامحها الرئيسية خلال الخمسينيات والستينيات ثم تفاقمت في السبعينيات والثمانينيات، ولا تزال حتى الآن. وجوهر هذه المشكلة هو عدم وفرة المعروض من الوحدات السكنية مع نمو سكاني هائل، وهي مشكلة حضرية بالأساس، إذ تعاني منها المدن وخاصة الكبرى منها، وأن كانت بوادر الأزمة بدأت تظهر في الريف بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري ككل^(٣٦).

وقد أسهمت مجموعة من العوامل في ظهور أزمة الإسكان وتصعيدها بحدة، بدءاً من الستينيات حينما اتجهت الدولة إلى التنمية الصناعية، وعدم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات الإسكان التي انفردت بها الدولة على الرغم من محدودية إمكانياتها، حيث لم تكن تتوافر لديها الاستثمارات الكافية لمشروعات الخدمات بصفة عامة ومن بينها الإسكان وذلك بسبب

الإفناق العسكرى بعد ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما ترتب على ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية كان لها تأثيرها على مجمل أوضاع واحتياجات السكان بكل فئاته وشرائحه^(٣٧).

١ - مشكلة السكن لدى الشباب الفقير على مستوى قرية الدراسة

أوضحت النتائج الميدانية أن ثمة مشكلات تواجه الشباب الفقير في الحصول على مسكن؛ لا تتمثل في غلاء أسعار الشقق، أو ارتفاع إيجاراتها كما هي موجودة في الحضر، وإنما هي مشكلات تمثلت فيما يلي:

جدول (٨)

مشكلات السكن لدى الشباب الفقير بقرية الدراسة

المتغيرات	العدد	%
- عدم توافر الأرض (فضاء) للبناء عليها	٣٤	١٦,٩%
- ارتفاع أسعار بناء وتشطيب المساكن	٩٨	٤٨,٨%
- منع وصعوبة الحصول على ترخيص للبناء على الأرض الزراعية	٨٥	٤١,٩%
- قلة مصادر الدخل	١٧	٨,٠%
- ارتفاع أسعار أراضي البناء	١٠	٤,٩%
- لا توجد مشاكل سكن في القرية	١٢	٦,٠%

توضح البيانات أن ارتفاع أسعار بناء وتشطيب المساكن من أهم المشكلات التي تواجه الشباب الفقير في الحصول على مسكن، يليها منع البناء على الأرض الزراعية. فهاتين المشكلتين هما من العقبات الأساسية التي تحول دون حصول الشباب الفقير على مسكن للزواج وتكوين الأسرة.

٢ - أسباب مشكلات السكن

- وفيما يتعلق بأسباب هذه المشكلات أظهرت الدراسة ما يلي:
- انخفاض المستوى الاقتصادي لأسر شباب العينة، وارتفاع الأسعار، وخاصة الحديد والاسمنت،
 - البطالة وعدم وجود فرص عمل للشباب الفقير، وانخفاض الدخل، وزيادة عدد السكان.
 - عدم اهتمام الدولة بمشكلة السكن في الريف والشباب الفقير، ومشكلاته.
 - وفيما يتعلق بمقترحات الشباب الريفي الفقير لحل هذه المشكلات في المستقبل:
 - توفير فرص عمل للشباب، وبناء شقق للشباب الفقير مثل المدن، ودعمهم مادياً.
 - إنشاء قرى جديدة في الظهير الصحراوي لكل قرية، وتوسيع كردون المساكن.
- وكانت استجابات البعض الآخر من شباب العينة، بأن هذه المشكلة ليس لها حلول في المستقبل، بل هناك توقعاً بتضخم هذه المشكلة في المستقبل نتيجة لزيادة عدد السكان، وعدم قدرة الدولة على وضع استراتيجية لبناء مساكن وقرى جديدة في الريف، لنقص الموارد الاقتصادية.
- وتصور شباب آخرون بأن هذه المشكلة في سبيلها للانحسار في الريف حيث عودة الأسر الممتدة، وسكن الأبناء في منزل واحد مع الآباء.

٣ - أهم مشكلات الشباب في القرية

أوضحت النتائج الميدانية أن المشكلات التي تواجه الشباب في قرية الدراسة تتمثل فيما يلي:

جدول (٩)

المشكلات التي تواجه الشباب في قرية الدراسة

المشكلات	العدد	%
- عدم وجود فرص عمل	١٨١	٩٠,٥
- ضعف المرتبات	١٠١	٧٠,٥
- ارتفاع تكاليف المعيشة	١٠٧	٨٥
- عدم تناسب التعليم مع ظروف العمل	١٠٣	٦٦,٥
- عدم المقدرة على الزواج	١٠٥	٦٧,٥

٦٢,٥	١١٢	- عدم ملائمة المقررات الدراسية للواقع الاجتماعي
٦٢	١١٤	- كل المشكلات السابقة

توضح البيانات الواردة في الجدول أن عدم وجود فرص عمل هي المشكلة الأساسية للشباب في قرية الدراسة، يليها ارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف المرتبات لمن يعملون، وعدم المقدرة على الزواج، وعدم تناسب التعليم مع ظروف العمل. فتعكس هذه المشكلات الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الشباب الريفي الفقير، مما يفرض على صناع القرار الانتباه لهذه المشكلات، حتى لا يصبح هؤلاء الشباب قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الاجتماعي.

أهم النتائج

١- أوضحت النتائج انخفاض وتدهور المستوى الاقتصادي لأسر المبحوثين من الشباب، فمعظم أسر العينة تعيش تحت خط الفقر وهو ما ينعكس على أوضاع الشباب الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأسر، فنصف العينة لا يحوز أرضاً زراعية، وأكثر من الثلث لديهم حيازات قزمية لا تفي بالاحتياجات الأساسية، ويقع ثلاثة أرباع العينة في فئة الدخل أقل من ١٠٠٠ جنية شهرياً.

٢- تؤكد النتائج الميدانية أن معظم الشباب في عينة الدراسة وخاصة المنخرطين في سوق العمل تحت خط الفقر وهم يقعون في فئة الدخل أقل ١٠٠٠ جنية شهرياً، وبالتالي فهم يقعون تحت خط الفقر، ويمثل ثلث العينة ٣٠٪؛ الشباب العاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل، وتمثل لهم البطالة حصاراً وعقبة أمام استقرارهم الوظيفي والأسرى. وتفتقر هذه البطالة بفقر أسرهم. ويدلل هذا على انكماش دور السياسات العامة والقطاعية في تمكين الشباب اقتصادياً، فالحرمان النسبي من تملك الأصول الرأسمالية هو أحد أبعاد إضعاف تمكين الشباب.

٣- كشفت النتائج أن السن المناسب لزواج الشاب الريفي ٢٥-٢٩ عام، (٥٢,٥٪) من إجمالي العينة، وتصور ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة ٧٣,٥٪ أن السن المناسب لزواج الفتاة ٢٠-٢٥ عام، وهو ما يدل على تأخر سن الزواج في الريف، والتأخر في إتمامه مقارنة بآبائهم نتاجاً لحالة فرص العمل والعائد منها، أو الوقوع بين أحضان البطالة فترات أطول^(٣٨).

٤- أظهرت النتائج الميدانية أن المشكلات التي تواجه الشباب الريفي الفقير في الزواج تمثلت في ارتفاع نفقات الزواج، وعدم وجود فرص عمل أو ضعف دخول الشباب، وصعوبة الحصول على شقة وتأثيثها. وعدم قدرة الشباب على شراء السلع الكمالية، والمغالاتة في المهور، وفيما يتعلق بأسباب هذه المشكلات؛ رأى المبحوثون أن ارتفاع الأسعار، وتشدد أولياء الأمور في شروط الزواج، والتطلع للآخرين، وعدم وجود فرص عمل للشباب، وضعف دخولهم.

٥- أوضحت النتائج أن مقترحات الشباب الريفي الفقير لحل مشكلات الزواج تمثلت فيما يلي: توفير فرص عمل للشباب، وعدم مغالاة الأهل في شروط الزواج، وتوحيد المهور لدى أهل القرية، وإنشاء مدن جديدة في الظهير الصحراوي لكل قرية (مشروع للإسكان الاجتماعي في الريف) وإنشاء مصانع ومشروعات في ريف الصعيد لخلق فرص عمل، وخفض أسعار مواد البناء.

٦- تبين من نتائج الدراسة انقسام المبحوثين من الشباب الريفي الفقير إلى فريقين في تصورهم لمشكلات الزواج في المستقبل، رأى الفريق الأول بإمكانية حل هذه المشكلات، لدخول مساحات من الأرض الزراعية لكردون المساكن بالقرية، مما يساعد على تيسير عملية البناء، وارتفاع سن الزواج يجعل الفتاة تقبل العريس المتقدم لها، وتدهور الأوضاع الاقتصادية يحد من المغالاة في شروط الزواج. أما الفريق الثاني فرأى صعوبة حل هذه المشكلات في المستقبل، لعدم توافر الإمكانيات المادية، وزيادة عدد السكان مما يزيد من أزمة الإسكان، وتزايد أسعار مواد البناء، سيزيد من صعوبة وضعف إمكانيات الشباب على البناء، إضافة إلى قانون مخالفات البناء قد يصعب من المشكلة.

٧- أوضحت النتائج أن معظم شباب العينة ٦٤٪ يرغبون في أن تكون أسرة المستقبل صغيرة الحجم - طفلين فقط - ويعنى هذا أن الشباب أكثر ميلاً لإنجاب عدد أقل من الأبناء مقارنةً بأبائهم.

٨- أظهرت النتائج أن المشكلات التي تواجه الشباب الريفي في الحصول على مسكن تختلف عن تلك التي تواجه الشباب في الحضر، فهي عدم توافر أراضي للبناء، وصعوبة الحصول على ترخيص للبناء في الأرض الزراعية، وارتفاع أسعار الأرض ومواد البناء. وعن أسباب هذه المشكلات رأى المبحوثون أن انخفاض المستوى الاقتصادي لأسر العينة، وارتفاع الأسعار، وزيادة السكانية وعدم اهتمام الدولة بمشكلة السكن في الريف. وأما المقترحات فرأى المبحوثين

بأنها تتمثل في توفير فرص عمل للشباب، وإنشاء قرى جديدة في الظهير الصحراوي وتوسيع كردون المساكن، وخفض أسعار مواد البناء.

- ٩- يواجه الشباب الريفي الفقير عدة مشكلات تمثلت فيما يلي:
- * عدم وجود فرص عمل (٩٠,٥٪ من العينة)،
 - ارتفاع تكاليف المعيشة (٨٥٪ من العينة).
 - ضعف المرتبات (٨٥٪ من العينة).
 - عدم المقدرة المادية على الزواج (٦٧,٥٪ من العينة).
 - كل هذه المشكلات السابقة (٦٢٪ من العينة).

مصادر الدراسة:

- (١) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، قضايا الشباب العربي (١)، الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي، إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٧
- (٢) كمال نجيب، تطوير منظومة التربية العربية من أجل تمكين الشباب: التحديات وافاق المستقبل، إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١
- (٣) عبد الباسط عبد المعطى، سياسات الشباب في مصر، الأبعاد والتغيرات، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة، ٢٠٠٦،
- (٤) المركز الديموغرافي بالقاهرة، مصدر مذكور، المقدمة.
- (٥) مركز العقد الاجتماعي،
- (٦) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق
- (٧) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق ٢٠١٠-٢٠١١
- (٨) وزارة التخطيط، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٣٣

- (٩) عبد الباسط عبد المعطى، تقرير إقليمي حول الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، تقييم الحالة المعرفية للدراسات والبحوث حول الشباب، شرم الشيخ، ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، القاهرة، ص ١٠.
- (١٠) عبد الباسط، قضايا الشباب العربي، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥، الحالة المعرفية للمنتج البحثى حول الشباب العربي، إدارة السياسات السكانية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩ - ١٠.
- (١١) عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٨.
- (١٢) عبد الباسط عبد المعطى، الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، اجتماع خبراء حول تقديم الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، الاجتماع السنوى السابع لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان ٢٠٠٤، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، ديسمبر، ٢٠٠٤، ص ١١.
- (١٣) عبد الباسط، قضايا الشباب العربي، ص ١٢.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٣.
- (١٥) عبد الباسط عبد المعطى، قضايا الشباب العربي، مصدر مذكور، ص ١٤.
- (١٦) المصدر السابق، ص ١٥.
- (١٧) عبلة الكحلأوى، في هدى الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، في سهير لطفى وآخرون، الأحوال الشخصية في مصر، دراسة في الأبعاد الاجتماعية والقانونية لقانون إجراءات الأحوال الشخصية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١٩ - ١٦٧.
- (١٨) ربيعة الناصرى، إيزيس نصير، دمج حقوق المرأة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشراكة الأورومتوسطية، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاجن، أبريل، ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- (١٩) المصدر السابق، ص ١٦٤-١٦٧.
- (٢٠) ثريا التركى، هدى زريق، تغير القيم في العائلة العربية، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ديسمبر ١٩٩٠، ص ١٣.

(٢١) Barakat; The Arab Family and the Challenge of Social Transformation "in war nock Ferneaced and the family in Middle East: New Voices of Taxass Press, ١٩٨٥, pp. ٢٧-٢٨.

(٢٢) ماجد عثمان، السكان وقوة العمل، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٢٣) يوجد بمصر ١٤ مليون عانس و٧ ملايين أعزب بسبب الشقة، طبقاً لما ورد في مجلة "صباح الخير" المصرية في عددها ٢٩ يونيو ٢٠٠٤، ص ٢٤،

(٢٤) إيمان فرح، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب، مصدر مذكور، ص ٦.

(٢٥) F. Elzanaty & A. Way Minsistry of Health and Population, et.. al., Egypt Mtrermin Demographic Health Survey, ٢٠٠٣, Jan, ٢٠٠٤, pp. ١٦-١٩.

وأيضاً:

Barbara Ibrahim, Transitions to Manhood: Socialization to Gender Roles and Marriage among Egyptian Adolescent Boys, Population council, West Asia and North Africa Regional office, Cairo, pp. ١-٢٨.

(٢٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، للمحة الإحصائية ١٩٩٩/٢٠٠٠ سبتمبر ٢٠٠١، ص ٨.

(٢٧) الأهرام المصرية، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٧.

(٢٨) أحمد العزبي، حلم الشباب، جريدة الأهرام المصرية، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٧.

(٢٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق ١٩٩٢، مرجع رقم ٧١-١٢٥١٢ / ١٩٩٦، وأيضاً مرجع رقم ٧١-١٢٥١٢ / ٢٠٠٢ المقدمة.

(٣٠) هاله شافعي، مصدر مذكور، ص ٥٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٣٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في

ج.م.ع، عامي ٩٠/١٩٩١، ص ٢٤٣، ٢٠٠٣، ص ٣٥١.

(٣٣) عبد الباسط عبد المعطى وآخرين، المستويات الاقتصادية الاجتماعية والوعى بالتنمية

في مصر، مركز بحوث الجامعة الأمريكية، مصدر مذكور.

- (٣٤) المركز الديموقراطي، الشباب في مصر، مصدر مذكور، ص ٢١-٢٢.
- (٣٥) رانيا حنفى، ٥,٥٠٠ مليون رجل عانس في مصر، الأهرام المصرية، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٧، ص ٨.
- (٣٦) المركز الديموقراطي، الشباب في مصر، مصدر مذكور، ص ٢٢-٢٣.
- (٣٧) سلوى العامرى وآخرون، أجيال مستقبل مصر، مصدر مذكور، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- (٣٨) سلوى العامرى، استطلاع رأى الجمهور في مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في المساكن، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١-٢.

